الأمم المتحدة S/2005/602

مجلس الأمن

Distr.: General
23 September 2005
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيطكم علما بما يلي:

ما فتئ المجتمع الدولي يدعو بانتظام كافة الأطراف المعنية، منذ إعلان الأمم المتحدة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ عن وقف إطلاق النار في الصحراء، إلى الوفاء بما يقع على عاتقها من واجبات ملزمة يفرضها القانون الإنساني الدولي، وإلى فصل هذه الواجبات عن الجوانب السياسية لهذا النزاع الإقليمي.

وقد أوفت المملكة المغربية في هذا الصدد بكامل واجباتها في حينه، ولا سيما بإفراجها عن الأفراد المحتجزين، بمن فيهم العسكريون الجزائريون، وبتقديم جميع الإيضاحات التي طلبتها لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن ادعاءات الاختفاء.

وقد مكن التصميم الذي أبداه المجتمع الدولي وتجسد خصوصا في النداءات المتكررة التي وجهها الأمين العام ومجلس الأمن من أن يضع حدا، في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، للاحتجاز التعسفي الذي عانى منه آخر الأسرى المغاربة الذين كانوا لا يزالون قيد الاحتجاز في تندوف، كما مَكَّن من تخفيف معاناتهم ومعاناة أسرهم، وذلك بعد مراوغات عديدة واستغلال مشين لوضعهم.

غير أن ملف الانتهاكات الخطيرة لحقوق المغاربة المحتجزين في الأراضي الجزائرية يظل مفتوحا، بما في ذلك بالنسبة لمن فقد منهم الحياة، وهم كثر، نتيجة للمعاملات غير الإنسانية والمهينة لجلاديهم. فلا يمكن أن تظل دون عقاب، من وجهة نظر القانون الدولي والأخلاق، جرائم الحرب هذه المقترنة بظروف تشديد والمرتكبة في حق آلاف الأسرى المغاربة.

260905 260905 05-52179 (A)
0552179

فالاختصاص العالمي ينطبق على هذه الجرائم التي يمكن عرضها على أي محكمة وطنية أو دولية، في حالة عدم قيام العدالة الجزائرية بالملاحقات القضائية بشأنها.

ولا يتعلق الأمر هنا بمعاقبة من تثبت مسؤوليتهم فحسب بل يتعلق أيضا بتعويض الضحايا وأسرهم. مع العلم أنه من اللازم من ناحية أخرى الكشف الكامل عن مصير المئات من المغاربة الذين اختفوا بعد اعتقالهم من قبل نفس السجانين.

أما فيما يتعلق بآلاف المغاربة المدنيين الذين لا يزالون في المخيمات، فهم لا يتمتعون بأي من حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حرية التعبير والتنقل.

و لم يتسن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القيام بعملية إحصاء هؤلاء السكان التي تعد عنصرا أساسيا من عناصر ولايتها، نظرا لأن الجزائر لا تزال ترهنها بالعملية السياسية المتعلقة بتسوية النزاع، وذلك في خرق صارخ للقانون الإنساني الدولي.

ويشكل كذلك الحضور الضعيف للمفوضية في المخيمات وفي صفوف اللاجئين عقبة أخرى يضعها بلد اللجوء أمام اضطلاع هذه المؤسسة بولايتها. إضافة إلى أن وجود مراكز اعتقال وثكنات عسكرية داخل المخيمات ينزع عنها الطابع المدني بالكامل. والمملكة المغربية لم تكف قط عن التنديد بجميع هذه الانتهاكات التي تلحق ضررا بالغا بالسكان المحتجزين رهائن خلافا لجميع المبادئ التي تضبط حق اللجوء.

وفي هذه الظروف بالذات، بوشرت في الصحراء، ولا سيما في مدينة العيون، خطة لصرف الانتباه وللدعاية، بالقيام بأعمال استفزازية وارتكاب جرائم عنيفة ألحقت الضرر بالأفراد والممتلكات وأخلت بشكل خطير بالنظام العام.

وتقيدت المملكة المغربية بطبيعة الحال، في ردها على هذه الأحداث المفتعلة تقيدا كاملا بالقواعد القانونية وبالإجراءات القضائية التي تضمن محاكمة عادلة وذلك باعتبارها دولة يسودها القانون بعد أن أنجزت بشهادة المؤسسات الدولية إصلاحات هامة في هذا المجال.

وصحيح أن منظمات وطنية ودولية أبرزت مسألة اكتظاظ بعض السجون في البلد، ولا سيما سجن العيون. إلا أن الإجراءات التي أوصت بها هذه الهيئات يجري تنفيذها حتى يتسنى لمؤسسات السجون هذه أداء مهامها في ظل احترام كرامة السجناء.

أما عمليات المونتاج المصور التي أجريت في سجن العيون والتي استغلت فيها صور موضبة لأشخاص متابعين أو مدانين لارتكابهم جرائم مختلفة، مثل جرائم القتل والاغتصاب

والاتجار بالمخدرات، فهي جزء من حملة دعائية رخيصة، ولن تنال أبدا من تصميم المغرب على التقيد بالمعايير الدولية، في ظل احترام الحقوق والحريات الفردية.

والحقيقة أن جميع هذه المناورات تتزامن مع الإدلاء بتصريحات رسمية متصلبة ترمي إلى عرقلة تحريك عملية السعي إلى حل سياسي من جديد، علما أن مجلس الأمن كان قد طلب من جديد، في قراره ١٥٩٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، إلى الطرفين ودول المنطقة مواصلة التعاون مع منظمة الأمم المتحدة لوضع حد للمأزق الراهن ولإحراز تقدم نحو تحقيق حل سياسي.

وإعرابا عما يساوره من قلق إزاء هذه الممارسات، بات من المتعين على المغرب أن يوجه انتباه مجلس الأمن عشية الزيارة التي يستعد السيد فان والصم، المبعوث الشخصي للأمين العام، للقيام بها إلى المنطقة للاطلاع على مواقف الأطراف من النزاع بشأن الصحراء.

وتكرر المملكة المغربية من جهتها الإعراب عن عزمها الوطيد والثابت التعاون مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي للنزاع يقبله الطرفان.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **بنونة**
السفير
الممثل الدائم